اجتماع «الرياض».. ضرورة المصالحة والبناء عليها

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جاء اجتماع قادة دول مجلس التعاون بالرياض يوم ٢٠١٤/١١/١٦، والذي يمكن أن نسميه قمة رأب الصدع، قبل موعد القمة الخليجية الدورية في الدوحة في ديسمبر، تتويجًا للجهود الدؤوبة التي بذلها أمير الكويت مع الأطراف المعنية بملف المصالحة الخليجية، وتوصل خلالها إلى تفاهمات جديدة تقوم على اتخاذ خطوات تنفيذية فيما يتعلق ببنود اتفاق الرياض، والذي أبرم في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣، ويقضي بالالتزام بالمبادئ التي تكفل عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهذه التفاهمات تضمن الإشارة إليها البيان الختامي للاجتماع، والذي أقر بالتوصل إلى ما يسمى «اتفاق الرياض التكميلي»، والذي تعهدت فيه قطر وفق مصدر خليجي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو بمجلس التعاون، وعدم مساعدة جماعة الإخوان المسلمين، أو منح أعضائها منبرًا إعلاميًّا، وعدم استضافة قيادات تلك الجماعة والتي تعتبرها كل من الرياض والإمارات جماعة إرهابية، فضلاً عن عدم دعم أو إيواء أي من المعارضين لدول مجلس التعاون، ووقف الحملات الإعلامية المعادية ومنع قناة الجزيرة من الإساءة لأي دولة خليجية، وبذل الجهود لتعزيز التعاون الخليجي.

وبناء عليه بحسب البيان، قررت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين عودة سفرائها إلى قطر، والتأكيد على أن القمة الخليجية المقبلة ستعقد بالدوحة في ديسمبر ٢٠١٤.

وهو ما رحبت به الخارجية القطرية في اليوم التالي، مؤكدة حرص بلادها على تعزيز التعاون الخليجي، كما أعلن وزير الداخلية البحريني يوم ٢٠١٤/١١/١٨ أن قطر أوقفت عملية تجنيس مواطنين بحرينيين، وأنه تم اتخاذ الإجراءات التنظيمية والمنفذة لهذا الموضوع ارتكازًا على الاحترام المتبادل لقوانين البلدين، بما يخدم المصلحة العامة وتماسك دول مجلس التعاون.

وبعيدًا عن ردود الفعل الإيجابية على البيان الختامي، فإن أولى الدلالات التي حملها هذا البيان هي أنه أغلق الباب أمام الخلافات السياسية بين دول مجلس التعاون، في رد عملي على أنظمة إقليمية سعت بكل طاقاتها لزعزعة أمن الخليج، وفي الوقت نفسه عبر عن إدراك قادة دول مجلس التعاون بما فيها قطر أن بقاء المنظومة الجامعة للدول الخليجية الست تفوق أهمية أي اعتبارات أخرى، وأنه إذا كان مجلس التعاون الخليجي قد قام في مستهل الثمانينيات من القرن الماضي لتعظيم قدرات أعضائه على مواجهة تحديات لا يستطيع كل منهم بمفرده على مواجهتها، فإن التحديات الآنية والمستقبلية باتت أكبر من تلك التحديات التي كانت قائمة حين بدأ المجلس نشاطه، وتقتضي مستوى من التعاون غير مسبوق على كل المستويات الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

فدول المجلس أصبحت طرفًا أساسيًّا في الحرب العالمية والإقليمية ضد الإرهاب الذي بات قريبًا جدًّا منها، سواء في الشمال.. في سوريا والعراق، حيث اقتطع تنظيم «داعش» مساحات واسعة في هذين البلدين، وحيث قام بتجنيد عشرات الآلاف من الشباب من دول الإقليم وخارجه وتوفير الأسلحة والأموال والحاضنة السكانية لهم.. أو في الجنوب، إذ تمكن الحوثيون من اليمن والتي كانت مرشحة بقوة لعضوية مجلس التعاون.. أو من الغرب، فقد أعلنت مناطق في ليبيا إمارات «داعشية»، وحيث أعلن تنظيم أنصار بيت المقدس الإرهابي في مصر مبايعته لـ«داعش».

وكذلك أيضًا تواجه دول المجلس تحدي نمو النزعات الطائفية وانتقال عدواها إلى كل البلدان العربية بما فيها المنظومة الخليجية، وهو تحد استمد قوة دفعه من السياسات التي اتبعها الاحتلال الأمريكي للعراق وحكومة «نور المالكي» بعد ذلك، ولعب الاحتلال على وتر التباينات الطائفية والمذهبية والقومية والعرقية، ثم تمدد هذا الاتجاه في الأزمة السورية، وفي الأزمة الليبية أخذ شكل التناقضات القبلية والمناطقية، وفي الأزمة اليمنية أخذ شكل التناقضات المذهبية والقبلية والمناطقية أيضًا، وفي الأزمة المصرية أخذ شكل التباينات السياسية بين الاتجاهين العلماني والديني.

وفضلاً عن هذه التحديات تأتي التفاهمات الأمريكية الإيرانية حول البرنامج النووي لطهران والتي تتم بعيدًا عن مشاركة المنظومة الخليجية، وتقتضي سياسات مغايرة عن تلك التي انتهجت في الماضي، ويتم هذا كله في وقت تراجعت فيه أسعار النفط الذي يمثل عماد الاقتصاد الخليجي إلى أقل مستوياتها منذ ٥ سنوات مهددة إيرادات الدول الخليجية كلها بالتراجع، بل وإمكان حدوث عجز في موازنات كثير من الأعضاء.

ومواجهة هذه المخاطر لا تتم فقط من خلال العمل الأمني والعسكري، وإنما من خلال وضع استراتيجية جديدة في تعامل المنظومة الخليجية مع التحديات التي تواجهها تعالج الأزمة ولا تكتفي بإداراتها.. استراتيجية توسع من دائرة التعاون بين المنظومة الخليجية وشقيقاتها من الدول العربية، بما يمثل نواة لإعادة بناء منظومة العمل العربي المشترك، وهو ما مهد له اجتماع «الرياض» الذي أتاح الفرصة لوجود وساطة خليجية لتنقية الأجواء بين القاهرة والدوحة.

وهو ما تجسد في دعوة الملك «عبدالله بن عبدالعزيز» مصر بعد ثلاثة أيام من قمة الرياض، أي يوم ٢٠١٤/١١/١٩، إلى دعم اتفاق الرياض مع قطر تعزيزًا لجهود العمل العربي المشترك والتطلع إلى بدء مرحلة جديدة من الإجماع والتوافق لمصلحة الشعوب العربية، والتنويه إلى ضرورة أن يلعب قادة الرأي والفكر ووسائل الإعلام دورًا في تحقيق هذا الهدف، في إشارة إلى ما عانته الدول العربية في الفترة السابقة من فوضى عارمة قامت على أساس سوء استخدام الحرية الإعلامية والحق في التعبير فأشعلت فتيل التوتر بين الدول العربية وبعضها البعض من خلال رسائل تصطنع اتجاهات تفرق ولا توحد، تشتت ولا تجمع.

الأمر الذي قابلته القاهرة ببيان رئاسي في نفس يوم الدعوة أكدت فيه تثمينها لمبادرة الملك «عبدالله» وإعلان الرئيس «عبدالفتاح السيسي» تجاوبه معها، مشترطة وقف الحملات التحريضية ضد الدولة المصرية عبر وسائل الإعلام القطرية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، في حين تعهدت الدوحة بوقف الحملات الإعلامية تجاه مصر، وطالبت بإعطائها مهلة شهر لتنفيذ ذلك، وهو مؤشر إلى جانب مؤشرات سابقة تدل على استعداد البلدين لتنقية الأجواء مع بعضهما البعض، حيث التقى أمير قطر الرئيس المصري «عبدالفتاح السيسي» في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما اتخذت قطر موقفًا إيجابيًّا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أثناء عرض تقرير مصر أمام هذا المجلس، وكذلك جاء لقاء وزير الخارجية المصري «سامح شكري» مع نظيره السعودي في باريس في أعقاب قمة الرياض في هذا الإطار، وذلك انطلاقًا من أن مصلحة المنظومة الخليجية تتمثل في مصر قوية متعافية قادرة على استعادة دورها الإقليمي، باعتبار أن الأمن الخليجي جزء لا يتجزأ من أمن مصر القومي.

وهكذا، جاء اتفاق «الرياض التكميلي» الذي تم التوصل إليه بجهود مخلصة قادها خادم الحرمين الشريفين وأمير الكويت ليصب ليس فقط في صالح وحدة دول المجلس ومصالحها ومستقبل شعوبها، وإنما أيضًا الدول العربية، وهو ما يجعل هذه المنظومة قادرة على قيادة العمل العربي المشترك والمحافظة عليه.

ونتمنى أن يكون هذا الاتفاق إيذانًا بفتح صفحة جديدة تكون مرتكزًا قويًّا لدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك، وإعادة الأمور إلى نصابها للتمهيد لاتخاذ قرارات خليجية صعبة في قمة الدوحة في ديسمبر ٢٠١٤، فالعمل الخليجي الذي بدأ مشواره في ١٩٨١ بانتظار قرارات لا تحتمل التأجيل، وعلى رأسها تفعيل الاتفاقيات الأمنية بين دول المجلس، والإسراع بخطى التكامل الاقتصادي، والانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد، وتطوير الجهود المشتركة في مواجهة تنظيم «داعش» وغيره من المنظمات الإرهابية في ضوء النتائج التي حققتها عمليات القصف الجوي، وما أثير عن استعداد الإدارة الأمريكية لتعزيز مشاركتها في العمليات البرية في العراق، والتعامل مع تطورات الحالة اليمنية بعد تمكن الحوثيين من السيطرة على مناطق ومؤسسات عديدة، ووقوف اليمن على حافة الحرب الأهلية، وتمدد النفوذ الإيراني على حساب هذه الحالة والأوضاع في كل من سوريا والعراق ولبنان.

وأخيرًا، نقول إن الوقت وقت تنقية أجواء، وعدم إعطاء الخصوم فرصة يتسللون منها، وإذا كان هناك تباين في بعض المواقف، فهو من الأمور المعتادة في العلاقات بين أعضاء منظمة صار لها من العمر ٣٤ عامًا، والمهم في المنظور التعاوني إدارة هذه الاختلافات وتوظيفها بما يخدم استراتيجية المنظمة وأهدافها سواء تلك القريبة أو البعيدة، وهو أمر متفق عليه بشكل جماعي على المستوى الخليجي.

○ جلالة الملك مع أخيه خادم الحرمين الشريفين خلال القمة الخليجية الأخيرة في «الرياض».

المنظومة الخليجية تملك من أسباب البقاء ما هو أكبر بكثير من أسباب التصدع والانشقاق